يعلم احالته قطعا واذا بطلت هذه الاقسام ثبت انه غير مخلوق ثم قال فان قالوا وصفنا [اقل صح]
البارى باشياء حدثت في غيره لا اثر لها نصفه بانه محسن باحسان احدثه في حق عباده
ونصفه بانه كاتب لوجود كتابة احدثها في اللوح المحفوظ فما كان يمتنع ان يكون هاهنا
مثله قلنا الاحسان صفة قائمة بنفس المحسن وليس توقف وصفه بهذه الصفة على وجود
الاحسان منه واذا ظهر احسانه على خلقه كان ذلك اثر وصفه بالاحسان لان ما فعله
هو صفته وجرى ذلك مجرى وصفه بانه صانع فانه يوصف بذلك لانه عالم بحقيقة المصنوع
لان الصنعة هي المصنوع وكذلك القول في وصفه بانه كاتب لان الكتابة تجري مجرى
الصنعة في انها نوع من انواع العلوم بكيفيات المنفعل في ايجاد فعله وذلك امر غير
المصنوع وهذا ابين واوضح قلت هذا الالزام بالمحسن والكاتب والعادل و
الخالق ونحو ذلك هو الزام مشهور للمعتزلة على قول اهل الاثبات باطنه ان المتكلم لا بد
ان يقوم به الكلام فالزموهم اسماء الافعال وهذا السؤال هو الذي ضعضع هذه
الحجة عند ابي المعالي الجويني والرازي وغيرهم لما الزمهم المعتزلة بذلك ولهذا عدل عنها ابو
المعالي الى ان قال فتحصل الاتفاق على انه سبحانه متكلم بكلامه وانه لا بد من ضرب من
الاختصاص في اضافة الكلام اليه ثم الاختصاص اما اختصاص قيام واما ان يكون
اختصاص فعل بفاعل والثاني باطل لانه لا فرق بين خلق الاجسام وانواع الاعراض وبين
خلق الكلام في انه لا يرجع الى القديم سبحانه صفة حقيقة من جميع ما خلقه قلت
فهو في هذا لم يلتزم ان الصفة اذا قامت بمحل عاد حكمها الى ذلك المحل لئلا ترد عليه المعارضات [على صح]
لكن قال بزوال الاختصاص وهذا الذي ذكره في الحقيقة يستلزم لذلك وملزوم له فان
الكلام له اختصاص به فان لم يكن بفاعله كان بمحله والمعارضات واردة الحالة وجواب
غيره عن اسم العادل والمحسن ونحوهما بان قالوا العادل من تمام الاسماء عندنا لانه فاعل
العدل وانما يشترط قيام العدل بالعادل منا لا من حيث كان فاعلا للعدل بل
لخصوص وصف ذلك الفعل فان العدل قد يكون حركة او سكونا او نحوهما فمن ذلك
الوجه يجب قيامه به وكل معنى له ضد فشرط قيامه بالموصوف به والذي يسمى عدلا [من صح]
فيما من الافعال فله ضد وهو الجور فمن ذلك يجب قيامه بالفاعل منا قلت هذه فروق
لا حقيقة لها عند التامل فان قيام الكلام بالمتكلم كقيام الفعل بالفاعل سوا لا فرق

بينها

بينهما في الشاهد ولا في اللغة والاشتقاق ولا في القياس العقلي ولهذا عدل الرازي عن
تقرير الطريقة المشهورة من ان المتكلم من قام به الكلام اذ كان يحتاج الى هذه المقدمة والى نفي
جواز كونه محلا للحوادث واثبت ذلك بطريقة في غاية الضعف وهي الاجماع الجدلي المركب
والمعتزلة طردوا هذا الاصل الفاسد لهم في سائر الصفات والقدرة فجعلوه موصوفا
بمفعولاته القائمة بغيره حتى قالوا من فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل السفه فهو سفيه ومن فعل
الكذب فهو كاذب ونحو ذلك وكل هذا باطل بل الموصوف بهذه الاسماء من قامت به هذه
الافعال لا من جعلها فعلا لغيره او قائمة بغيره والاشعرية عجزوا عن مناظرتهم في هذا
المقام في مسئلة القرآن وما يلي العدل لكونهم سلموا لهم ان الرب لا تقوم به صفة فعلية فلا
يقوم به عدل ولا احسان ولا اتيان اصلا فلزمهم ان يقولوا هو موصوف بمفعوله لانه
فلا يجب ان يكون القرآن قائما به وقد يكون مسمى باسماء القبائح التي خلقها لكن ابو محمد بن كلاب
يقول لم يزل كريما جوادا فهذا فيجيب عن صفة الاحسان وحدها بذلك واما
سائر اهل الاثبات من اهل الحديث والفقه والتصوف والكلام من المرجئة والشيعة والكرامية
وغيرهم فيقولون ان الرب تقوم به الافعال فيتصف بها طردا لما ذكر في الكلام ان الله
الفاعل من قام به الفعل فالعادل والمحسن من قام به العدل والاحسان كما اشرنا الى هذا
فيما تقدم ولهذا اجاب القاضي ابو الحسن بن الزاغوني وغيرهم بجواب هؤلاء للمعتزلة [وبهذا ظ]
جيد لكن تنازع هؤلاء هل ما يقوم به يمتنع تعلقه بمشيئته وقدرته فالقاضي وابن
الزاغوني وغيرهم مشوا على اصلهم في امتناع قيام الحوادث به ولكن تفسيرهم للصانع و
الكاتب بالعالم ليس بمستقيم على هذا الاصل فانه اذا جاز ان تفسر الافعال بالعلم قبل مثل
ذلك في الجميع فبطل الاصل بل الكتابة والصنعة فعل يقوم به وان استلزم العلم وهل يجب
ان يكون محلها لا يتعلق بمشيئته وقدرته او يجوز ان يكون من ذلك ما يتعلق بمشيئته
وقدرته على القولين في الكلام والافعال وقد ظن من ذكر من هؤلاء كابي علي وابي الحسن بن
الزاغوني ان الامة قاطبة اتفقت على انه لا تقوم به الحوادث وجعلوا ذلك الاصل
الذي اعتمدوه وهذا مبلغهم من العلم وهذا الاجماع نظير غيره من الاجماعات الباطلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1